



Islamic Civilization and the Role of the Judiciary in Preserving Society

Salim Abdel-Daem Bsheina*

Department of Sharia, Faculty of Sharia and Law, Alasmarya Islamic University, Libya

الحضارة الإسلامية ودور القضاء في المحافظة على المجتمع

* سليم عبدالدائم بشينة

قسم الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الأسمورية الإسلامية، ليبيا

*Corresponding author: s.ebshina@asmarya.edu.ly

Received: October 03, 2025

Accepted: November 18, 2025

Published: November 28, 2025

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة دور القضاء في الحضارة الإسلامية في المحافظة على المجتمع ومكافحة الفساد بكافة أشكاله. باعتماد المنهج التاريخي التحليلي، تتناول الدراسة النظام القضائي الإسلامي من خلال ثلاثة أنواع رئيسية: القضاء العالي، وقضاء المظالم، وقضاء الحسبة. يعني القضاء العالي بالفصل في الخصومات واستيفاء الحقوق وإقامة الحدود، بينما يركز قضاء المظالم على مراقبة أعمال الولاة ورد المظالم، وخاصة تلك الصادرة من أصحاب السلطة. أما قضاء الحسبة فيختص بمراقبة الأسواق والأخلاق العامة والأحوال المدينة لضمان التزام المجتمع بالمعروف والمنكر. تخلص الدراسة إلى أن التكامل بين هذه الأجهزة القضائية أسهم في بناء منظومة قانونية شاملة وفعالة، لم تقتصر على مكافحة الفساد المالي والإداري فقط، بل امتدت إلى الحفاظ على القيم الإيمانية والأخلاقية، وهو ما حظي باعتراف دولي عبر مؤتمرات حقوقية عديدة أكدت قيمة الشريعة الإسلامية كمصدر تشريعي حيوي وقابل للتطور.

الكلمات المفتاحية: الحضارة الإسلامية، القضاء، القضاء العالي، قضاء المظالم، الحسبة، مكافحة الفساد، الشريعة الإسلامية، النظام القضائي، القيم المجتمعية.

Abstract

This research paper aims to examine the role of the judiciary in Islamic civilization in preserving society and combating corruption in all its forms. Adopting a historical-analytical methodology, the study addresses the Islamic judicial system through three main types: High Judiciary (Al-Qada' Al-Ali), Grievance Judiciary (Qada' Al-Mazalim), and Hisbah Judiciary (Qada' Al-Hisbah). The High Judiciary is concerned with settling disputes, enforcing rights, and implementing legal punishments (Hudud). The Grievance Judiciary focuses on overseeing the conduct of governors and redressing injustices, particularly those committed by people in authority. The Hisbah Judiciary specializes in monitoring markets, public morals, and urban affairs to ensure societal compliance with commanding right and forbidding wrong. The study concludes that the integration between these judicial bodies contributed to building a

comprehensive and effective legal system. This system not only combated financial and administrative corruption but also extended to preserving faith-based and ethical values. This has gained international recognition through numerous legal conferences that affirmed the value of Islamic Sharia as a vital and evolving legislative source.

Keywords: Islamic Civilization, Judiciary, High Judiciary (Al-Qada' Al-Ali), Grievance Judiciary (Qada' Al-Mazalim), Hisbah, Anti-Corruption, Islamic Sharia, Judicial System, Social Values.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّلَاحَتِ لَيَسْتَخِفَّنَهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا أَسْتَخَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي أَرْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ حَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَسِيقُونَ) (سورة النور، الآية: 55).

كل قارئ لتاريخ الحضارة الإسلامية يستحضر عامل استمرارها مدة أربعة عشر قرناً، ولعله يرد إلى خلده أول ما يرد قوانين وأنظمة تلك الحضارة التي يأتي في مقدمتها قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا الْأَمْنَةَ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعْظُمُ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا 58) (سورة النساء، الآية: 58). وقوله تعالى (أَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُوا كُنُوا أَقْوَمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوْ الْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ) (سورة النساء، الآية: 134).

إنها حضارة روحها القرآن، وهو فكرتها وقانونها الذي فهم منه الرسول - صلى الله عليه وسلم - والصحابة بعده مؤسسو الحضارة وصانعوها ووجب الرقابة وفرض القضاء على كل ما يخل بها من قيم إيمانية وأخلاقية وإدارية ومالية لها دورها في المجتمع على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إنها حضارة انبعثت بدافع العقيدة في صورة وحي هبط من السماء إلى الأرض؛ ليكون للناس شريعة ومنهاجاً، توجه الناس نحو معبد واحد، وحكم واحد، انتلاقاً من قوله تعالى: (وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) (سورة يس، الآية: 22).

وقوله تعالى (قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْ رَّبِّي وَكَذَبْتُمْ بِهِ مَا عَنِي مَا شَتَّعَحْلُونَ بِهِ إِنَّ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَعْلَمُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِيلَيْنَ) (سورة الأنعام، الآية: 57).

ولهذا استطاع العرب البسطاء بفضل هذه العقيدة التي أوقدت في نفوسهم نور الروح، وأضاءت في عقولهم صفاء الفكر ونقاء الفهم؛ أن تتحول طائفة منهم إلى أئمة صالحين، وعلماء مصلحين، وقضاة عادلين قادوا العالم لقرون طويلة بسلام وفي سلام.

وسيظل في وسعنا أن نتوقع حلول دولة تقبل محل دولة ترحل، وتوهج نور في أعقاب نجم يألف، وإنماع حقول تثمر وسط روضات تذبل. إنها من الأفق البعيد تومض وتلوح. إنها من جديد دولة الإنسان؛ لأنها حضارة الدين وقيم الروح.

والبحث يجيب عن عدة أسئلة منها الأسئلة المتعلقة بتقنيات الأدب العامة في المجتمع. فقد حاول بعض الكتاب المحدثين كالدكتور الصاوي بالجامعة الأمريكية بمصر، التنظير لتقنيات الأدب العامة وإباحة بما لا يتعارض مع الشريعة، ومنعاً بما يتعارض مع الشريعة، وذلك بعد ظهور دعوات تمنع بعض العادات والتقاليد بحججة مخالفتها للدين، وفي المقابل من يقول بإباحتها بحججة عدم مخالفتها للدين، كما حاولت بعض الدول الإسلامية كالسعودية إنشاء هيئات حسبة للدفاع عن قيم المجتمع.

وإن كانت هذه الأفكار لم تنضج لأسباب فكرية وسياسية في العصر الحديث، لكنها كانت ناجحة فيما مضى كما نرى في هذا البحث.

إن الحضارة الإسلامية غايتها الأولى إقامة مجتمع فاضل يسعد فيه الإنسان الذي جعله الله خليفة في الأرض؛ فيحقق توافقاً بينه وبين ما عليها على منهج الله سبحانه وتعالى.

كما أن القضاة في الحضارة الإسلامية يمثلون أعلى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ وعليه فلا عجب من إيجادهم الحلول الناجحة المناسبة المتواقة بين الفطرة الإنسانية والروح الإلهي.

وبما أن القضاء في الحضارة الإسلامية يتتوسع إلى ثلاثة أنواع، هي القضاء العالى، وقضاء المظلالم، وقضاء الحسبة.
فهذا التنويع يكفل معالجة كل ما يخل بالقيم الإيمانية والأخلاقية والإدارية والمالية، وإيجاد التشريعات الالزامية لها.

وعليه فالبحث سيتناول تعريف الحضارة الإسلامية (كمبحث تمهيدي).
والقضاء العالى و اختصاصاته في الحضارة الإسلامية (المبحث الأول).
وقضاء المظلالم و اختصاصاته في الحضارة الإسلامية (المبحث الثاني).
وقضاء الحسبة و اختصاصاته في الحضارة الإسلامية (المبحث الثالث).

المبحث التمهيدي تعريف الحضارة الإسلامية

مفهوم الحضارة عند العرب يعني نمط الحياة المنافق للبداوة، وقد جاء في المعاجم تعريف الحضرة والحضارة بأنه: خلاف البدو والبداوة (الزاوي، 1950).
 فهو نمط يتصف أصحابه بالاستقرار، وإنشاء المدن والأمصال، واكتساب شتى الفنون في تنظيم الإدارة والحكم والقانون، ووسائل العيش، والصنائع والعلوم، ووسائل الدعوة والرفاية. (الجفائرى، بلا تاريخ).
ويشرح هذا المعنى عبد الرحمن بن خلون فيقول: البدو هم المقصررون على الضروريات في حياتهم، العاجزون عما فوقها. وأن الحضر هم المعتنون بال حاجيات والكماليات في معيشتهم.
ولا شك أن الضروريات أقدم من الحاجيات والكماليات، لأن الضروريات أصل، والكماليات فرع ناشئ عنها. فالبدو أصل للمدن والحضر؛ لأن أول مطالب الإنسان الضروريات، ولا ينتهي إلى الكماليات إلا إذا كانت الضروريات حاصلة.

خشونة البداوة قبل رقة الحضارة؛ ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي، وينتهي بسعيه إلى مقربه منها، ومتى حصل على أحوال الترف وعوائده، عاج إلى الدعة، وهكذا شأن القبائل المتبدلة كلهم. بخلاف الحضري فهو لا يتشفى إلى أحوال البدائية إلا لضرورة أو لتقسيير أحوال المدينة (ابن خلون، 1988).
أما مصطلح التمدن، فلم ينتشر إلا حديثاً مثله مثل مصطلح المدنية Civilisation جاء في المعجم الوسيط تعريف المدنية بأنها: (الحضارة واتساع العمران) (أنيس وأخرون، 1972). والتمدن بأنه (يُعيش أهل المدن والأخذ بأسباب الحضارة) (أنيس وأخرون، 1972).

والفلاسفة العرب القدماء استعملوا لفظة مدنى بمعنى اجتماعي، وفي هذا يقول عبد الرحمن بن خلون (يعبر الحكماء عن هذا بقولهم: الإنسان مدنى بالطبع، أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران) (ابن خلون، 1988).

ويحدد الدكتور صبحي الصالح مصطلح الحضارة فيقول: إن تحديد مصطلح الحضارة أكثر دقة ووضوحاً عن كل مصطلحات المدنية والتعمير والعمaran، وبخاصة عن مصطلح العمران الذي يطلق على المجتمع المدنى، بينما تكون هذه الحضارة هي القصوى من ذلك العمران.

ن أهم شيء في هذا الصدد هو أن مصطلح الحضارة بمفهومه الاصطلاحي العربي الحديث أشمل من المصطلحات الثلاثة، فكل مدنية: حضارة، وكل تعمير: حضارة، وكل عمران: حضارة. ولكن الحضارة ليست شيئاً واحداً من تلك الأشياء الثلاثة المتداخلة. ولقد كان لتنوع المدارس الاجتماعية والأثنولوجية من فرنسية وألمانية وإنجليزية أثر بالغ في زيادة الإبهام لدى تحديد اللفظ الاصطلاحي الدال دون سواه على الحضارة: فإذا كان الإنجلزي والألمان يقولون إن Culture هي الحضارة، وأن Civilization هي المدنية، فإن الفرنسيين لا يميزون بين المدلولين ويطلقون عليهما: لفظ Culture ، ويستخدمون لفظ Civilization لمدلول الثقافة التي تتحصر عندهم في الإطار الفكري فقط. ومصطلح المدرسة الإنجليزية والألمانية هو الأكثر تداولاً في المراكز العلمية العالمية، وإن كان الأقل تداولاً على ألسنتنا وفي كتاباتنا الاجتماعية والأثنولوجية المنقولة إلى العربية، ولهذا نسمى الحضارة Culture. (الصالح، 1990). والإسلامية نسبة إلى الإسلام، والإسلام هو دين الله الحق الذي جاء به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ عَنَّ اللَّهِ أَلِسْتُمْ) (سورة آل عمران، الآية: 19).

وقال عز من قائل (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَمِ دِينًا فَأَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ) (سورة آل عمران، الآية: 85).

وقال جل شأنه (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمْ إِلَسْلَمَ دِينًا) (سورة المائدة، الآية: 3).

وهو دين جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. قال تعالى: (مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصَارَائِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) (سورة آل عمران، الآية: 67).

وقال وهو أصدق القائلين (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَّلَأَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلِ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَوةَ وَأَعْصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَانُكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَزَيْعَمُ النَّاصِيرُ) (سورة الحج، الآية: 78).

المبحث الأول

القضاء العالي في الحضارة الإسلامية

أولاً: التعريف بالقضاء

عرف عبد الرحمن بن خلون القضاء بأنه (منصب الفصل بين الناس في الخصومات، حسماً للتداعي، وقطعاً للتنازع) (ابن خلون، 1988).

وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أول قاض في الحضارة الإسلامية، ثم عين علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل على قضاة اليمن، وعبد الله بن مسعود على قضاة العراق، كما عين عمر بن الخطاب في عهد أبي بكر الصديق على قضاة المدينة، وعين في عهد عمر أبو الدرداء على قضاة المدينة، وشريح على قضاة البصرة، وأبو موسى

الأشعري على قضاة الكوفة (ابن خلون، 1988)، وفي رسالته المشهورة التي تضمنت أحكام القضاء جاء ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم من عبدالله عمر أمير المؤمنين إلى أبي موسى الأشعري، سلام عليك أما بعد: فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متتبعة؛ فاقفهم إذ أدلي إليك، وأنفذ إذا تبين لك، فإنه لا ينفع حق لا نفاذ له. آس بين الناس في مجلسك ووجهك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا ي Bias ضعيف من عدلك، البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أهل حراماً، أو حرم حلالاً. ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس، فراجعت فيه نفسك، وهديت لرشدك أن ترجع إلى الحق، فإن الحق قديم لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل.

الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة، وأعرف الأشياء والأمثال ثم قس الأمور عند ذلك، وأعمد إلى أحجتها إلى الله، وأشبهاها بالحق فيما ترى. واجعل لمن ادعى حقاً غالباً أو بينة أمداً ينتهي إليه. فإن أحضر بيته أخذت له بحقه، والإ استحللت عليه القضاء؛ فإن ذلك أدنى للشك وأجلى للعمي، وأبلغ في العذر. والمسلمون عدول في الشهادة بعضهم على بعض إلا مجنوباً في حد، أو مجرباً عليه شهادة زور، أو ظنيناً في ولاء أو قرابة، فإن الله قد تولى منكم السرائر، ودرأ عنكم الشبهات.....) (الدارقطني، 1996؛ البيهقي، 2003؛ ابن رشد، 2004؛ القرافي، 1994؛ الماوردي، بلا تاريخ؛ ابن خلون، 1988).

ثانياً: اختصاصات القاضي العالي

لا تخلو ولاية القاضي من عموم وخصوص، فإن كانت عامة، فله مطلق التصرف فيما يأتي - :

1. الفصل في المنازعات والخصومات صلحاً أو إجباراً.
2. استيفاء الحقوق من المماطلين وإيصالها إلى مستحقها بعد ثبوت استحقاقها.
3. ثبوت الولاية على من كان مننوع التصرف بجنون أو صغر، والحجر على من يرى الحجر عليه لسفه أو فلس.
4. النظر في الأوقاف بحفظ أصولها وتنمية فروعها وصرفها على مستحقها.
5. تنفيذ الوصايا على شروط الموصي فيما أباحه الشرع ولم يحضره.
6. تزويج الأيمان بالأكفاء إذا عدم الأولياء ودعين إلى النكاح.

7. إقامة الحدود على مرتكيها، فإن كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير طالب، وإن كان من حقوق الأدميين توقف على طلب مستحقه.
 8. النظر في اعتداءات الطرق والأفنية وإخراج المعتدين منها.
 9. اختبار الشهود والأمناء والنائبين عنه، واستبدالهم وإعفاؤهم من وظائفهم.
- ويجوز أن يكون القاضي عام النظر خاص العمل في محلة من البلد، فينظر فيه بين ساكنيه وبين الطارئين إليه، لأن الطارئ إليه كالساكن فيه (الماوردي، بلا تاريخ؛ الفراء، 2000).

المبحث الثاني قضاء المظلوم في الحضارة الإسلامية أولاً: التعريف بالمظلوم

المظلوم: جمع ظلمة ومظلمة (الزاوي، 1950).

وصاحب المظلوم منصب للنظر في أعمال الولاية والحكام ورجال الدولة. وتتقسم المظلوم إلى قسمين:

- الأول: ظلم الولاية والموظفين.
- الثاني: ظلم الأفراد بعضهم البعض.

وكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أول من نظر في المظلوم عندما أرسل علياً لدفع دية القتلى الذين قتلهم خالد بن الوليد خطأ من قبيلةبني حميمة، وأول من ندب نفسه للنظر في المظلوم من خلفاءبني أمية عمر بن عبد العزيز. كما أفرد عبد الملك بن مروان يوماً للتظلمات ينظر فيه حال المتظلمين من جور الولاية، وكذلك جلس المهدي والهادي والرشيد والمأمون للنظر في المظلوم والفصل فيها، حتى عادت الحقوق إلى أصحابها (أبو خليل، 1987).

ومجلس قاضي المظلوم يتكون من:

- الشرطة.
- القضاة.
- الفقهاء.
- الكتبة.
- الشهود (الماوردي، بلا تاريخ؛ الصالح، 1990).

ثانياً: الفرق بين المظلوم والقضاء

1. يوجد لناصر المظلوم من الهيبة وقوة اليد ما لا يوجد للقاضي في كف الخصوم ومنع الظلمة.
2. ناصر المظلوم يخرج من ضيق الوجوب إلى سعة الجواز.
3. ناصر المظلوم يكشف الأسباب بالأمرات الدالة، وشواهد الأحوال اللاحقة؛ مما لا يستطيعه القضاء.
4. ناصر المظلوم يقابل الظالم بالتأديب، ويأخذ المعتمدي بالتقويم والتهذيب عكس القاضي.
5. يؤخر ناصر المظلوم فصل الحكم حتى تكشف الأسباب والأحوال، عكس القاضي الذي لا يستطيع تأخير حكمه.
6. يرد ناصر المظلوم الخصوم إلى الصلح وإن رفضوا، على عكس القاضي الذي لا يستطيع أن يردهم إلا برضاهما.
7. يأذن ناصر المظلوم في إلزام الكفالة فيما يسوغ فيه التكفل؛ لينقاد الخصوم إلى التناصف.
8. يسمع ناصر المظلوم شهادات المستورين، عكس القاضي الذي لا يسمع إلا العدول.
9. يجوز لناصر المظلوم تحليف الشهود واستثارتهم لإزالة الشك ونفي الارتياح، وليس ذلك للقاضي.
10. يجوز لناصر المظلوم أن يستدعي الشهود ويسألهما قبل رفع الدعوى، عكس القاضي الذي يكلف المدعى إحضار الشهود ولا يسمعهم إلا بعد سؤاله أولاً (الماوردي، بلا تاريخ).

ثالثاً: اختصاصات قاضي المظالم

1. النظر في تعدي الولاية للأفراد والتعسف في استعمال حقهم في الولاية.
2. النظر في جور العمال فيما يجبونه من أموال الزكاة والخراج ويرد الزائد إلى أصحابه من بيت المال أو من العمال.
3. النظر في كتاب الدواوين، فإن زوراً وغيروا قام بتأديبهم.
4. النظر في تظلم المرتزقة من نقص أرزاقهم، أو تأخرها عنهم، فإن أخذها الولاية استرجعها منهم، وإن لم يأخذوها صرفها لهم من بيت المال.
5. النظر في رد الغصوب وهي قسمان:
 - الأولى: الغصوب السلطانية التي تغلب عليها ولاة الجور كالأملاك المغصوبة، فهذه يردها إلى أصحابها عند علمه بها.
 - الثاني: الغصوب التي تغلب عليها أصحاب الأيدي القوية، وتصرفوا فيها تصرف الملك بالقهر والغلبة، وهذه موقوفة على تظلم أربابها (رفع الدعوى).
6. النظر في الوقف وهو ضربان:
 - الأول: العام، فيردها متى علم بها (بدون رفع دعوى).
 - الثاني: الخاص، فيردها عند تظلم أهلها (رفع الدعوى).
7. تنفيذ الأحكام التي عجز عنها القضاة في حالة ما إذا كان المحكوم عليه قوي اليد وعليه القدر أو عظيم الخطر.
8. النظر فيما عجز عنه المحتسب، كالمجاهرة بمنكر ضعف عن دفعه، والنظر في العبادات الظاهرة كالجمع والأعياد والحج والجهاد (الماوردي، بلا تاريخ؛ الفراء، 2000).

المبحث الثالث

قضاء الحسبة في الحضارة الإسلامية

أولاً: التعريف بالحسبة

الحسبة هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. قال تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرَجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) (سورة آل عمران، الآية: 110). وهي تختص بمراقبة الأسواق والتجار وأرباب الحرفة ومنعهم من الغش. ومنشأ هذا النظام من نهي النبي – صلى الله عليه وسلم – عن الغش كما جاء في قوله: (من غش فليس منا) (الهيثمي، 2001) وفي رواية (من غشنا فليس منا) (مسلم، 2000).

وقد مارس – صلى الله عليه وسلم – هذا العمل بنفسه، فقد (مرّ على صبرة طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بلا). فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابعه السماء يا رسول الله. قال: أفلًا جعلته فوق الطعام كي يره الناس) (مسلم، 2000) وعليه فيعتبر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – هو أول محتسب في الحضارة الإسلامية.

وفي خلافة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – كان يمارسه بنفسه، فيطوف بالأسواق وذرته معه، وإذا وجد غاشياً ضربه وأتلف بضاعته، وفي خلافةبني العباس مارس هذا المنصب الخليفة المهدى (أبو خليل، 1987) ثم أصبح إحدى النظم القضائية لمكافحة الفساد في الحضارة الإسلامية.

ثانياً: الفرق بين الحسبة والقضاء والمظالم

فأما الفرق بين الحسبة والقضاء، فهناك موافقة وقصور وزيادة في عمل كل منهما، فالاتفاق يظهر في أن:

1. ينظر المحتسب في ثلاثة دعوى هي في الأصل من اختصاص القاضي، وإنما اختص المحتسب بها لتعلقها بمنكر ظاهر، وهي:

- بخس وتطفيف كيل أو وزن.
- غش أو تدليس في ثمن أو مثمن.
- مطل أو تأخير دين حال مع المكنة.

2. إلزام المحاسب المدعى عليه في الدعاوى السابقة إذا ثبتت، بدفع ما عليه؛ لأن التأخير منكر مطالب المحاسب بإذاته.
- وأما قصور المحاسب عن القاضي فهو:
1. عدم نظره في عموم الدعاوى الخارجة عن ظواهر المنكرات كدعوى العقود والمعاملات.
 2. ينظر المحاسب في الحقوق المعترف بها أما غيرها فلا، فلا يحق له سماع بينة أو تحريف يمين.

وأما ما يزيد به عمل المحاسب عن القاضي:

1. جواز النظر في الدعاوى وإن لم يحضر الخصوم على عكس القاضي.
2. عمل المحاسب موصوف بالريبة المستمدة من الدولة؛ حتى يقضي على المنكرات الظاهرة، وعمل القاضي موصوف بالأناة المستمد من العدالة؛ حتى يصل الحقوق إلى أهلها.

وأما الفرق بين الحسبة والمظالم، وبينهما اتفاق واختلاف، فالاتفاق يظهر في أن:

1. عملهما مستمد من رهبة الدولة.
2. تحقيق المصالح ودرء المنكر الظاهر.

والاختلاف يظهر في أن:

1. المظالم تختص بما عجز عنه القضاء والحسبة.
2. المظالم تختص بالحكم دون الحسبة.

ومن الفروق بين الحسبة والقضاء والمظالم:

1. جواز إحالة قاضي المظالم الدعاوى إلى القاضي والمحاسب.
2. عدم جواز إحالة القاضي الدعاوى إلى المظالم.
3. جواز إحالة القاضي الدعاوى إلى المحاسب.
4. عدم جواز إحالة المحاسب الدعاوى إلى المظالم والقاضي (المأوردي، بلا تاريخ).

ثالثاً: اختصاصات قاضي الحسبة

1. مراقبة الأسواق والحرف

يراقب المحاسب كل صاحب مهنة كالطب والتعليم والصناعة والتجارة من خلال جعل لكل صاحب مهنة مكاناً وسوقاً معيناً؛ حتى تسهل مراقبتهم مع الأخذ في الاعتبار عدم إضرارهم بعض لبعض؛ وذلك مثل الحرف التي تحتاج إلى وقود نار كالخبز والطباخ والحداد؛ فتبعد عن حوانين العطارين والبزارين وأمثالهم. كما تمنع دخول الأسواق أحمال الحطب وأعدال التبن وروايا الماء وشرائح السرجين والرماد وأشباه ذلك لما فيها من الضرر.

كما كان المحاسب يأمر جلابي الحطب والتبن وغيرهم أن يقفوا في سوق خاص، وأن يضعوا هذه الأحmal عن الدواب حتى لا تتعب وتتضرر، ويأمر أهل السوق بكنسه وتنظيفه من الأوساخ والتراب حتى لا يتضرر المشترون.

ومن أمثلة مراقبتهم للبازارين أنه: كان المحاسب يأمر الخباز بنقش اسمه على الخبز، وأن يجعل منفذًا واسعًا للدخان في سقف فرننه، وأن يكتس بيت النار في كل تعميره، وأن ينظف مستودع الماء كلما فرغ، وأن يغسل أدوات المعاجن وينظفها، إضافة إلى أنه ينبغي للخباز أن يرتدي ملابس نظيفة خاصة تكون مشتملة على غطاء للرأس وكمامه للفم والأنف.

2. مراقبة الأسعار والموازين.

3. مراقبة احتكار السلع.

4. مراقبة الأخلاق العامة كإراقة الخمور ومنع السحر والكهان، والتعرض للنساء.

5. مراقبة المساجد.

6. مراقبة الأبنية والطرق كمنع فتح النوافذ على الأبنية المسكنة، ومضايقة الطرق بفتح المزاريب.

7. مراقبة الموظفين الذين يتهاونون في قضاء مصالح الناس.

8. حفظ الأموال الضائعة والدواب الضالة حتى يأخذها أصحابها.
9. منع السفن إذا خاف غرقها لزيادة حمولتها أو بسبب الأحوال الجوية المضطربة (الماوردي، بلا تاريخ؛ الفراء، 2000؛ أبو خليل، 1987).

خاتمة البحث

لقد ظهر لنا بالدليل وثبت بالبرهان مما لا يدع مجالاً للشك نجاح السلطة القضائية في إنشاء المنظومة القانونية داخل الحضارة الإسلامية ومعالجة الفساد بكل أنواعه سواء المتعلقة بالإدارة أو بالمال، إضافة إلى خاصية لا توجد في الحضارات الأخرى وهي مكافحة الفساد الإيماني والأخلاقي. إن المنظومة القانونية في الحضارة الإسلامية وطرق معالجتها لجميع مظاهر الحياة المختلفة اعترف بها القاسي والداني والعدو والصديق، ولا أدل على ذلك من اقتباس الحضارات الأخرى لهذه القوانين وجعلها في تشريعاتها وقوانينها.

ولهذا فلا عجب من انعقاد المؤتمرات العلمية الدولية ووصولهم إلى القرارات التالية:
القرار الأول: اتخاذ مؤتمر الحقوق المقارنة المنعقد بمدينة لاهاي في شهر آب من عام 1937 وهو يتضمن ثلاثة مبادئ:

1. اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً من مصادر التشريع العام.
2. اعتبارها حية قابلة للتطور.
3. اعتبارها شرعاً قائماً بذاته ليس مأخوذاً من غيره.

القرار الثاني: اتخاذ مؤتمر المحامين الدولي عام 1948 وهذه ترجمته:
 اعترافاً بما في التشريع الإسلامي من مرونة ومalle من شأن، يجب على جمعية المحامين الدولية أن تقوم بتبني الدراسة المقارنة بهذا التشريع وبالتشجيع عليها.

القرار الثالث: اتخاذ مجمع الحقوق المقارنة الدولي المنعقد في باريس 1952 وإليك ترجمته:
 إن المؤتمرين، بناء على الفائدة المتحققة من المباحث التي عرضت أثناء (أسبوع الفقه الإسلامي) وما جرى حولها من المناقشات التي تخلص منها بوضوح:
 أ. أن مبادئ الفقه الإسلامي لها قيمة لا يمارى فيها.

ب. وأن اختلاف المذاهب الفقهية في هذه المجموعة الحقوقية العظمى ينطوي على ثروة من المفاهيم والمعلومات، ومن الأصول الحقوقية، وهي مناط الإعجاب وبها يتمكن الفقه الإسلامي أن يستجيب لجميع طالب الحياة الحديثة والتوفيق بين حاجاتها (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، 1953).

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الحديث الشريف.
3. أبو خليل، ش.(1987). *الحضارة العربية الإسلامية* (ط. 1). منشورات كلية الدعوة الإسلامية.
4. أنيس، إ، ورفاقه.(1972). *المعجم الوسيط* (ط. 1). مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
5. البيهقي، أ. ب.(2003). *السنن الكبرى*. دار الكتب العلمية.
6. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. (ت 458 هـ). *الجامع لشعب الإيمان*. تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد. ط. 1. (مكتبة الرشد)، (الرياض)، 1423 هـ.
7. الدارقطني، ع.(1996). *سنن الدارقطني*. دار المعرفة.
8. الزاوي، ط.(1950). *ترتيب القاموس المحيط* (ط. 3). الدار العربية للكتاب.
9. الصالح، ص.(1990). *الإسلام ومستقبل الحضارة* (ط. 2). دار الشورى.
10. الفراء، أ. ي. (2000). *الأحكام السلطانية* (ط. 2). دار الكتب العلمية.
11. القرافي، أ. (19). *الذخيرة*. دار الغرب الإسلامي.
12. الماوردي، أ. (بلا تاريخ). *الأحكام السلطانية والولايات الدينية*. المكتبة التوفيقية.
13. ابن رشد، أ. (2004). *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*. دار الحديث.

14. ابن خلدون، ع.(1988) . المقدمة. دار العودة.
15. الجفائي، م. (بلا تاريخ). مشكلات الحضارة عند مالك بن نبي. الدار العربية للكتاب.
16. مسلم بن الحاجاج.(2000) . صحيح مسلم. دار طيبة.
17. مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق. (1953). المجلد الثاني والعشرون.
18. الهيثمي، ن.(2001) . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. دار الفكر.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of CJHES and/or the editor(s). CJHES and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.